

أثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر

زينب توفيق السيد عليوة*

المقدمة:

تعتبر مصر من الدول النامية التي شهدت تغيرات متعددة في سعر الصرف منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، وذلك من خلال تحرير سعر الصرف مع تدخل البنك المركزي للحفاظ على قيمة الجنيه المصري، مما جعل صندوق النقد الدولي يشترط تعويم العملة بشكل كامل وعدم تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف بحيث يعبر عن العرض والطلب؛ ومن ثم، يكون سعرًا توازنياً. غير أن السلطات المصرية لم تستجب لذلك خوفاً من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية المرتبط بالواردات من السلع الضرورية، وقد أوضحت دراسة للبنك الدولي (سامية عمارة، 2003) بأن التغير في سعر الصرف، خاصة المبالغة في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، حيث إن المبالغة في قيمة العملة بمقدار 10 بالمئة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الصادرات بمقدار 1.8 بالمئة؛ ومن ثم، انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.08 بالمئة سنوياً.

هدف الدراسة

ومن ثم، تستهدف الدراسة التعرف على أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر من خلال تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي وفي وجود بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي ومن أهمها: التراكم الرأسمالي، والاستهلاك النهائي، ورأس المال البشري، وقيم الصادرات، وقيم الواردات، ومعدل التضخم السنوي، والناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد.

حدود الدراسة

غطت الدراسة الفترة الزمنية من العام المالي 1990-1991 إلى العام المالي 2012-2013، حيث شهدت تلك الفترة تحولات في سياسة سعر الصرف مما أدى إلى اختلاف أهمية محددات التنمية الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى.

*د. زينب توفيق السيد عليوة: أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المستقبل.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تعدد مفهوم سعر الصرف حيث توجد له مفاهيم عديدة ومتنوعة قد تكون مناسبة للاستخدام في ظروف مختلفة، كما أن الدراسات المرجعية المتنوعة لعلاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي خاصة في معظم البلدان النامية مليئة بأخطاء القياس بجانب وجود بيانات غير دقيقة في بعض الأحيان والتي يرجعها البعض لأسباب سياسية.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في أن التغير بالانخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدولار في مصر خلال فترة الدراسة كان له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيره على قيم المتغيرات الاقتصادية التي تم تناولها كقنوات لتأثير سعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المستند على القياس الكمي لمعرفة أثر تغير سعر الصرف في وجود المتغيرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها على النمو الاقتصادي مقياساً بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

خطة الدراسة

تتمثل خطة الدراسة فيما يلي: **المبحث الأول** يتناول ماهية سعر الصرف من حيث: تعريفه وأنواعه، والعوامل المحددة لاختيار أنظمتها، وأهم القنوات التي يؤثر من خلالها سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي. **والمبحث الثاني** يتناول الإطار النظري للدراسة من خلال ما تم تناوله في الأدبيات السابقة حول هذا الموضوع، ثم التعرف على مدى التلازم في التطور الزمني لتغير سعر الصرف الحقيقي وأهم متغيرات الدراسة التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي. **والمبحث الثالث** يتناول الإطار التطبيقي لاختبار فرضية الدراسة، وأهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

ماهية سعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في العلاقات بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم، بالإضافة إلى كونها عنصراً رئيساً في الفكر المالي الحديث، لأهميتها في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدول خاصة الدول النامية، لما لها من دور في قدرة الاقتصاد التنافسية (Grandolfo, 1995, P.4). وفي هذا المبحث سنتناول بإيجاز التعرف على سعر الصرف وأنواعه، والعوامل المحددة لاختيار أنظمتها، كما

سنتناول التعرف على أهم القنوات التي يؤثر من خلالها سعر الصرف على النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: سعر الصرف وأنواعه

عرف نظام الصرف تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت إلى نظام التعويم بأنواعه، حيث كانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، إلا أن الأمر تغير بعد إعلان الرئيس الأمريكي في 15 أغسطس 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب (Moreno Ramon, 1996, P. 13). ومن ثم، عرف نظام الصرف نمطين، الأول يمثل أنظمة الصرف الثابتة وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما بالنسبة إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار أو بالنسبة إلى سلة عملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، والثاني أنظمة الصرف المرنة وتتميز بمرورتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح بقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف (Rogoff & Reinhart, 2004).

ومن ثم، تتعدد أنواع سعر الصرف، ومن أهم هذه الأنواع: سعر الصرف الإسمي، وسعر الصرف الحقيقي، وأسعار الصرف المتقاطعة (Satish Chand, 2001, P. 12). ويعتبر سعر الصرف الإسمي مقياساً لقيمة عملة دولة ما عند مبادلتها بعملة دولة أخرى، ويتم تحديدها حسب العرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولذلك فإن سعر الصرف الإسمي يعبر عن سعر العملة الجاري دون الاهتمام بقيمتها الشرائية من سلع وخدمات (Grandolfo, 1995, P.9)، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف مواز وهو المعمول به في الأسواق الموازية، ويتأثر سعر الصرف الإسمي إيجاباً أو سلباً بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف بمجموعة من المحددات أهمها تغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة (Montiel & Hinkle, 1999, P. 44).

أما أسعار الصرف المتقاطعة فهي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية من خلال تبادل العملات الأجنبية، وقد تطورت التعاملات النقدية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة على التعويم والتقلبات في أسعار صرف العملات، واتخذت مجموعة صيغ أهمها التحويل الآني والتحويل الأجل، فشكلت فيما بعد أسواقاً أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الأجلة (Sebastian, 1988, P. 98)

ومع تطور معدلات الفائدة ومستوى الأسعار في جميع الدول، أصبح سعر الصرف الإسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع بين تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم؛ ومن ثم، فإنه يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، حيث إنه في حال اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية نحو الارتفاع يدل ذلك على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حال انخفاض المؤشر يعتبر ذلك عاملاً إيجابياً يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات (Davis, 1992, P. 37). لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف تعتبر هامة بالنسبة لميزان المدفوعات إضافة إلى نمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

ويوجد نوعان من أنواع الصرف هما الصرف نقداً والصرف الآجل، ويتم في عملية الصرف نقداً تسليم واستلام العملات لحظة إبرام العقد، وقد يتغير سعر الصرف خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها، ويوجد سعران للصرف نقداً: أحدهما للبيع وتعني القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية، والأخرى للشراء وتعني القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء. أما الصرف الآجل فيكون في حالة إذا كان تسليم واستلام العملات يتم بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد (Jamal Bouoiyour & Serge Rey, 2002)، وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات.

ثانياً: العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف

تتناول الأدبيات مجموعة عوامل محددة لاختيار نظام معين لسعر الصرف، حيث تشير إحدى الدراسات (Melvin, 1990, P. 12) أن مسألة اختيار نظام معين لسعر الصرف كي يطبق في دولة ما يتوقف على بعض الاعتبارات الاقتصادية والسياسية مثل درجة الاستقرار السياسي، ومصداقية السياسة النقدية، ودرجة تعميق المشاركة في الاقتصاد العالمي. ويرى ديتراجتش (Detragiache et al, 2005, P. 10) أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع الدولة للخروج من نظام ثابت لسعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة، ومن أهم هذه الأسباب تعرض الدولة لصدمات خارجية ومحلية ومدى قدرتها على الاستجابة لهذه الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد وما يرتبط بذلك من إمكانية الدولة أن تختار إثنين فقط من ثلاثة اختيارات رئيسية هي: تحرير حسابها الرأسمالي، والاستقلال النقدي، ونظام سعر الصرف الثابت (Bordo, 2003, P. 16).

وأيضاً من العوامل المحددة لاختيار نظام معين لسعر الصرف: انخفاض الاحتياطيات، وتدهور الوضع المالي، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومدى تحقيق

نظام سعر صرف عن طريق ربط قيمة عملته بعملة قوية لدولة أخرى أو الاكتفاء بالإعلان عن نظام ثابت لسعر الصرف الذي يفرض على الحكومة عدم القدرة على التوسع في خلق النقود تحقيقاً للمصادقية (Levy Yeyati & Sturzenegger, 2000, P. 20). ومن هذه العوامل أيضاً مدى تدخل التعاملات بالعملة الأجنبية في ميزانيات القطاع المصرفي والشركات خاصة في الدول النامية (Frankel et al, 2001, p. 30)، في حين توجد مجموعة أخرى من الدول تفضل اللجوء إلى تكوين اتحادات نقدية (Edwards & Savastano, 1999, P. 21).

ثالثاً: قنوات تأثير سعر الصرف في النمو الاقتصادي

تتعدد القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي، من هذه القنوات: الصادرات، والواردات، والتراكم الرأسمالي، والتضخم. ويمكن شرح هذه القنوات بإيجاز فيما يلي:

1- قناة الصادرات

توصلت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت على العلاقة بين تغير سعر الصرف والصادرات إلى أنه يوجد تأثير سلبي على الصادرات في حال تغير سعر الصرف مثل دراسة كوشمان (Cushman, 1983) ودراسة سرناجي (Bin Srnaghi, 1991)، حيث اعتمدت فكرة هاتين الدراستين على أن مخاطر سعر الصرف هي السبب الرئيس لمخاطر الأرباح في الشركات، وبناء على توقعات المصدرين بتغير سعر الصرف خلال فترة زمنية محددة يعني زيادة مخاطر تحقيق الأرباح، وبالتالي انخفاض المكاسب الناتجة عن التجارة الخارجية؛ ومن ثم، انخفاض الصادرات إذا لم يكن هناك أدوات للتحوط من المخاطر بشكل كاف في حال إذا كان الاستثمار الذي قامت به الشركة لا يمكن الرجوع فيه.

ومن خلال أثر الإحلال فإن تغير سعر الصرف بالزيادة يقلل من النشاط التصديري مقارنة بالأنشطة غير التصديرية؛ وفي هذه الحالة تفضل الشركات الأنشطة غير التصديرية بدلاً من أنشطة التصدير، وذلك عكس أثر الدخل حيث يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات، ويمكن تعويض هذا الانخفاض عن طريق التوسع في حجم الصادرات، حيث إنه من الممكن أن يتسبب الارتفاع في سعر سلعة معينة في انخفاض الكمية المطلوبة منها وذلك لوجود سلعة أخرى قد تكون إلى مدى معين بديلة لها ويعد هذا أثر الإحلال، ويكون الارتفاع في السعر مشابهاً للانخفاض في الدخل وبذلك يظهر أثر الدخل، وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية.

وفي ضوء محصلة أثر الدخل وأثر الإحلال يمكن معرفة الأثر النهائي، فإذا زاد أثر الدخل عن أثر الإحلال تكون العلاقة طردية، وإذا تغلب أثر الإحلال على أثر الدخل تصبح العلاقة عكسية، وفي حالة تساوي أثر الدخل مع أثر الإحلال لا يكون هناك أثر

لتغير سعر الصرف على حجم الصادرات، وفي حال وجود أسواق صرف آجلة فإنها يمكن أن تقلل من تأثير تغير سعر الصرف على حجم الصادرات نتيجة عمليات التحوط ضد تغير أسعار الصرف، وذلك كما أوضحته دراسة ديمرز (Demers, 1991).

ومن جهة أخرى فإن المبالغة في القيمة الخارجية للعملة الوطنية تؤدي إلى انخفاض ربحية نشاط التصدير وتحويل الموارد الاقتصادية إلى قطاعات أخرى؛ ومن ثم، انخفاض الطاقة الإنتاجية لقطاع التصدير وارتفاع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية في الأسواق العالمية مما يقلل حافز المصدرين، وتكون المبالغة في قيمة العملة الوطنية أكثر تأثيراً على السلع تامة الصنع لتأثيرها على القدرة التنافسية بعكس السلع الأولية والبتروولية التي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، كما أن المبالغة في القيمة الخارجية للعملة تؤدي إلى فرض قيود حمانية على التجارة الخارجية لحماية سعر صرفها المبالغ فيه، مما يؤدي إلى حرمان الدولة من مزايا التجارة الحرة، مما يترتب عليه تأثير سلبي على حجم الصادرات؛ ومن ثم، على معدل النمو الاقتصادي.

2- قناة الواردات

يؤثر التغير في سعر الصرف على حجم الواردات في حال انخفاض قيمة العملة الوطنية عنها في حال ارتفاع قيمتها، ففي حال انخفاض قيمة العملة تصبح أسعار السلع المستوردة أكثر ارتفاعاً مقومة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة وذلك في حال ارتفاع مرونة الطلب، أما في حال ضعف مرونة الطلب تكون الاستجابة قليلة مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي، مؤثراً بذلك على صافي الميزان التجاري، حيث ينخفض العجز التجاري في الحالة الأولى بدرجة أكبر من انخفاضه في الحالة الثانية (Bin Srnaghi, 1991, P. 24). أما في حال المبالغة في قيمة العملة الوطنية فإن قيمة واردات الدولة السلعية تصبح أعلى من قيم سلع الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي في حال ارتفاع مرونة العرض، وفي حالة ضعف مرونة العرض يقع عبء المبالغة في قيمة العملة على الدول الأجنبية خاصة إذا كانت السلع لا يمكن إنتاجها محلياً في الدول المستوردة (رمزي زكي، 1989، ص 20)، ويؤثر ذلك على الميزان التجاري لهذه الدولة المستوردة وفقاً لدرجة مرونة الطلب على الواردات.

3- قناة التضخم

تستند العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وتأثير ذلك على التنمية والنمو الاقتصادي على نظرية تعادل القوة الشرائية التي صاغها في البداية ديفيد ريكاردو " David Ricardo"، ثم قام بتطويرها جوستاف كاسل "Gustav Cassle"، في سلسلة المقالات التي نشرها خلال عامي 1921 ، 1922، وتركز النظرية على مبدأ مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية (حمدي عبد العظيم، 1986، ص 46). ومن ثم، فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القوة الشرائية الحقيقية للعملة المعينتين، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات في تصدير منتجاتها وهو ما يؤثر في الميزان التجاري لهذه الدولة؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي (Mac Donald & Taylor, 1992, p. 20).

وقد أثبتت نظرية تعادل القوة الشرائية قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يؤخذ عليها فروضها غير الواقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة مثل: توفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد، وعدم وجود تكاليف نقل أو رسوم جمركية. وقد يترتب على استمرار ارتفاع معدل التضخم في سنوات الأزمات استمرار تغير سعر الصرف الحقيقي، مما يصاحبه قيام المستثمرين بمراجعة توقعاتهم التضخمية، الأمر الذي يؤدي إلى قيامهم بمراجعة توقعاتهم حول سعر الصرف في المستقبل؛ ومن ثم، زيادة الطلب على العملات. وقد أكدت دراسة كل من بيونيور وراي (Bouoiyour & Rey, 2002) أن ربط العملة الوطنية بعملة قوية يعطي مصداقية في الاقتصاد مما يخفض معدلات التضخم، إلا إنه في المقابل تأتي الأضرار على الاقتصاد إذا كان اختيار سعر الصرف عند مستوى ينحرف عن الوضع المفترض للتوازن في الأجل الطويل.

4- قناة التراكم الرأسمالي

يعد التراكم الرأسمالي قناة هامة للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، لأنها تعد قناة فرعية تابعة لقنوات اقتصادية عديدة، وفي ذلك يرى آدم سميث "Adam Smith" أن التراكم الرأسمالي شرطٌ ضروري للتنمية الاقتصادية حيث يسبق تقسيم العمل، وأنه كلما زاد معدل النمو السكاني أصبحت الحاجة أكبر لزيادة التراكم الرأسمالي لتوسيع الطاقة الإنتاجية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي. ويعتمد معدل النمو الاقتصادي الناتج عن التراكم الرأسمالي بالدرجة الأولى على كفاءة الاستثمارات، وفي ذلك يرى رينهارت ورجوف (Reinhart & Rogoff, 2010) أن الزيادة في سعر العملة تؤدي إلى ارتفاع التضخم، ومع عدم التأكد بشأن التوقعات المستقبلية خاصة المتعلقة بوضعية الضرائب ينخفض الحافز على الاستثمار،

بالإضافة إلى احتمال حدوث تقلبات اقتصادية أو أزمات مالية، وهو أيضاً ما أوضحته دراسة باتيللو (Patillo & others, 2002). كما يؤكد العديد من الاقتصاديين أن الأثر السالب لتغيرات سعر الصرف على التراكم الرأسمالي يحدث في حالة ارتفاع سعر الصرف، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية تتوافر لدى أغلب الدول النامية رؤوس أموال محدودة وفرص استثمارية ضخمة، ولكن هذه الفرص تقل في حال ارتفاع سعر الصرف (Akram, 2011, p. 20)، مما يؤدي إلى خفض التراكم الرأسمالي؛ ومن ثم، خفض النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى يؤكد العديد من الاقتصاديين عدم تشجيع التراكم الرأسمالي في حالة زيادة الديون الخارجية، حيث إن معظم هذه الديون بأسعار فائدة معومة وهو ما يجعل العبء المترتب عليها كبيراً (Putunoi & Mutuku, 2013, p. 5)، كما يؤكد تشاودري وليفي (Chowdhury & Levy, 1993, P. 12) أن زيادة فوائد الديون الخارجية تخفض من النمو الاقتصادي من خلال عدم تشجيع التراكم الرأسمالي، بل تشجع رأس المال سريع الانتقال بسبب عدم الاستقرار والتوقعات بتغيير السياسات الضريبية القائمة، فتقل قدرة الدولة على السداد، وبالتالي لا تتسم التوقعات الاستثمارية بالتفاؤل خاصة فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي؛ ومن ثم، استمرار عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

يعكس اختيار أية دولة لنظام سعر الصرف الخصائص الاقتصادية والسياسية لتلك الدولة، بما يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ ومن ثم، تحقيق الأهداف التي تتبناها حكومة تلك الدولة. كما أن اختيار الدولة لنظام سعر صرف معين يتأثر بنوعية الصدمات التي يتعرض لها اقتصاد تلك الدولة والتي يغلب عليها الطابع النقدي. وعلى ذلك يمكن التعرف خلال هذا المبحث على أهم الدراسات التي تناولت أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي، ومدى التلازم في التطور الزمني لتغير سعر الصرف وأهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في مصر؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الأدبيات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي، من هذه الدراسات ما يتعلق بدراسات نظرية بصفة عامة، وأخرى تناولت دراسات تطبيقية على دول معينة، وقد رأت أغلب الدراسات التطبيقية وجود أثر سلبي لتغير سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي مع اختلاف مرونة الدول في استجابتها لهذه التغيرات؛ ومن أمثلة هذه الدراسات:

دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر (عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، 2012) حيث تناول الباحثان دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لإنشاء رقم قياسي للقيمة التوازنية لسعر الصرف خلال الفترة 1970-2007، حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي. ومن ثم، حاول الباحثان بناء نموذج قياسي يضم بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي مثل: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في كل من الصادرات والواردات، وانحراف سعر الصرف الحقيقي، ونمو السكان، ومعدل التضخم، وقام الباحثان بدراسة العلاقة السببية بين انحراف سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة وجود هذه العلاقة وأنها تؤثر بالسلب على أداء الاقتصاد الكلي.

وفي دراسة بعنوان سياسات سعر الصرف وأثارها على نمط الواردات المصرية خلال الفترة من عام 1982 إلى عام 2007 (سامح مظهر نجيب القاضي، 2010) باستخدام نموذج قياسي لتقدير دالة الطلب على كل من الواردات السلعية الوسيطة والاستهلاكية، حيث افترضت الدراسة أن سياسات سعر الصرف خلال فترة الدراسة ليس لها تأثير جوهري على الواردات السلعية المصرية، وأنه لا توجد علاقات تبادلية جوهرية بين الواردات السلعية وسعر الصرف، وأنه لا يمكن استخدام سياسات سعر الصرف كألية لعلاج تدهور الميزان التجاري لمصر باعتبار أن المشكلة هيكلية إنتاجية. وتبين من الدراسة قبول الفرض الذي ينص على عدم وجود تأثير جوهري لسياسات سعر الصرف على الواردات السلعية المصرية، حيث تؤدي سياسة الثبات النسبي لسعر الصرف والركود التضخمي إلى خفض الواردات السلعية، وأن تعويم العملة ترتب عليه ثبات سعر الصرف على أساس أن العبرة في الطلب على الواردات السلعية هي بحجم الطلب الفعال دون أية ضغوط بسبب الاختلالات في سياسة سعر الصرف. ورأت الدراسة أن أفضل سياسة لسعر الصرف هي التي لا تؤثر سلباً على الواردات ولا تمثل عبءاً عليها.

أيضاً قامت دراسة بعنوان ربط سعر صرف الجنيه المصري بسلة للعملة وأثره على أداء الصادرات دراسة قياسية (أحمد محمد عزت، 2006) بتحليل تعاملات مصر الدولية ومدى تركزها جغرافياً كدافع للربط بالدولار الأمريكي، ثم تحديد سلة عملات ربط للجنيه في ظل افتراض أن هذا الربط يمثل الاختيار الأمثل للحالة المصرية، وقامت الدراسة بتقدير دوال الطلب على الصادرات السلعية المصرية باستخدام انحراف سعر الصرف المربوط بالدولار عن ذلك المفترض أنه مربوط بسلة للعملة كمتغير مستقل، وذلك خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 2002. وتم اختبار فرضية الدراسة في أن ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي منفرداً يؤثر

سلبيًا على الطلب على الصادرات المصرية بالمقارنة بحالة ربط الجنيه بسلة عملات، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من عدم تركيز تعاملات مصر الدولية مع الولايات المتحدة أو الدول التي تتعامل بالدولار الأمريكي مما يدعو لفك الربط بالدولار والاتجاه للربط بسلة للعمليات، إلا أن الدراسة القياسية أوضحت أن الاتجاه للربط بالدولار وعدم الربط بسلة عملات لم يكن له أثر سلبي كبير على الطلب على الصادرات المصرية، وهو ما يرجع إلى تدني مرونة الطلب على الصادرات المصرية لتغيرات سعر الصرف.

وفي دراسة بعنوان نمط التنمية الاقتصادية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي مع التطبيق على مصر خلال الفترة من 1991 إلى 2003 (سعاد شفيق بشاي، 2006) تناولت الباحثة السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق التنمية ومن بينها سياسة تخفيض سعر الصرف في التجربة الآسيوية لتنمية الصادرات والتجربة المصرية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي وتأثيرها على سياسة تشجيع الصادرات المصرية. وأوضحت الدراسة أن الاستفادة من تخفيض سعر الصرف للجنة غالبًا ما تكون ضئيلة بالنسبة لتحفيز الصادرات، حيث إن مشكلة التصدير تعتبر مشكلة هيكلية نظرًا لتدهور القطاع الصناعي والاعتماد على تصدير المواد الأولية؛ ومن ثم، عدم تحقيق أي زيادة في قيمة العملات الأجنبية (بعد تخفيض سعر الصرف) للنتائج المرجوة في زيادة الصادرات مما يعني ضرورة تمتع العرض المحلي للدولة المخفضة لقيمة عملتها الوطنية بالمرونة النسبية، وهو ما لا يتحقق في الدول النامية، وذلك لضعف مرونة الطلب السعرية على الصادرات. وخلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف للعملة الوطنية المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية يؤثر سلبيًا على القدرة التنافسية للدولة؛ ومن ثم، تدهور الموقف الخارجي واستنزاف النقد الأجنبي.

وقامت دراسة (Bailliu Jeannine et al, 2003) بعنوان هل سياسة سعر الصرف تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على 60 دولة خلال الفترة من 1973 إلى 1998، وبالاعتماد على التصنيف الرسمي المعلن من جانب كل دولة، بتصميم تصنيف لسعر الصرف بالاعتماد على المرونة المشاهدة، ثم تقدير معادلة نمو اقتصادي خلال فترة الدراسة، والتي تم تقسيمها إلى عدة فترات فرعية، مدة كل فترة خمس سنوات. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود إطار قوي للسياسة النقدية هو العنصر المؤثر على النمو الاقتصادي وليس نوع نظام سعر الصرف، وأن هذا الإطار له تأثير طردي على النمو الاقتصادي في ظل نظم الصرف المختلفة،

وأشارت الدراسة إلى أن السبب في عدم توصل الدراسات السابقة إلى وجود علاقة محددة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي يرجع إلى أخطاء في القياس تتمثل

في سوء تصنيف نظم سعر الصرف التي تعتمد على التصنيف الرسمي المعلن من جانب كل دولة وليس التصنيف الفعلي.

فيما تناولت دراسة (Moosa, 2000) مشكلة وجود انحراف في أسعار الصرف بين الدول العربية، باعتبار هذه المشكلة من أهم المعوقات التي تواجه التجارة البينية لتلك الدول من خلال تحديد حجم وأسباب ونتائج هذا الانحراف، وأوضحت الدراسة أن التجارة بين الدول تتأثر بنوعين من تغير سعر الصرف هما التقلب والانحراف، وأن تقلب سعر الصرف يؤثر سلبيًا على التجارة الدولية من خلال ما يترتب عليه من ظروف عدم التأكد والمخاطر وفساده للميزة النسبية، كما أوضحت الدراسة أن تخفيض سعر الصرف المبالغ فيه له أثر توسعي على الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة صافي الصادرات، وأشارت إلى أن الانحراف في أسعار صرف الدول العربية مع بعضها البعض أثر سلبيًا على التجارة بينها، وذلك يرجع إلى وجود اختلافات في معدلات التضخم ونظم الصرف المطبقة في هذه الدول. وأوصت الدراسة بأن تعمل الدول العربية على تخفيف حدة الانحراف في سعر الصرف لعملاتها الوطنية مقابل عملات الدول العربية الأخرى في حال إذا كانت غير قادرة على القضاء كلية على هذا الانحراف من أجل تشجيع التجارة البينية لهذه الدول.

وأوضحت دراسة (Domazc & Shabsigh, 1999) بعنوان السلوك الحقيقي لسعر الصرف والنمو الاقتصادي: أدلة من مصر والأردن والمغرب وتونس، تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن المسار التوازني في النمو الاقتصادي في كل من مصر والأردن والمغرب وتونس خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1996، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الخاطئة لسعر الصرف تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي، في حين يؤثر رأس المال إيجابًا على النمو الاقتصادي، وأن شروط التجارة ليس لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول يرجع إلى سوء الإدارة الاقتصادية أكثر منه إلى تدهور شروط التجارة الخارجية.

وحاولت دراسة (Razin & Collins, 1997) بعنوان انحراف سعر الصرف الحقيقي والنمو والتكامل الاقتصادي الدولي، فهم العلاقة بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن القيمة التوازنية والنمو الاقتصادي، فأوضحت أن يؤثر سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي بعكس التقييم المنخفض للعملة الذي يؤثر إيجابًا على معدل النمو الاقتصادي، وأشارت إلى أن سعر الصرف الحقيقي التوازني هو السعر الذي يحقق كل من التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت، وأن تقلب الانحراف في سعر الصرف يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي، لذلك تم استخدام هذا التقلب كأحد

المتغيرات التفسيرية في معادلة النمو، ونبهت الدراسة إلى أن الانحراف عن القيمة التوازنية لسعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثير الانحراف على كل من الاستثمار المحلي والأجنبي ومن خلال تأثيره على قطاع التجارة، وذلك بالتطبيق على 170 دولة خلال الفترة من 1975 إلى 1992، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المبالغة في قيمة العملة الوطنية والنمو الاقتصادي غير خطية، بمعنى أن المبالغة الكبيرة فقط هي التي تكون مصحوبة بانخفاض في النمو الاقتصادي، وأن الخفض الكبير في قيمة العملة يكون مصحوباً بنمو اقتصادي مرتفع.

في حين رأت دراسة (Dhaneshwar Ghura & Thomas Grennes, 1991) بعنوان تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار على أداء الاقتصاد الكلي في أفريقيا جنوب الصحراء، في تحليلها النظري والتطبيقي للأثار المترتبة على المبالغة في سعر الصرف في أفريقيا جنوب الصحراء، أن سياسة دعم العملة الوطنية عن طريق فرض قيود حمائية على الواردات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل نظراً لانخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد وهروب رؤوس الأموال واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي واضطرار الدولة إلى فرض قيود حمائية على الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية؛ ومن ثم، اضطرار الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها بعد استنزاف تلك الاحتياطيات. وتوصلت الدراسة إلى أن تخطيط سعر الصرف الإسمي لتحقيق التوازن الخارجي والداخلي يعتبر الطريقة الصحيحة، لأن العجز الخارجي غالباً ما يعكس وجود عجز كبير في الموازنة العامة، يتم تمويله عن طريق زيادة المعروض النقدي؛ ومن ثم، زيادة التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وصعوبة علاج ميزان المدفوعات، الأمر الذي يتطلب استخدام مجموعة من السياسات المالية والنقدية جنباً إلى جنب مع سياسة سعر الصرف لتحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي.

بالإضافة إلى ما سبق، ونظراً للصعوبات التي واجهت النماذج التجريبية في إيجاد نموذج للتوازن العام، تم القيام باستخدام عدد من المتغيرات الأساسية المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني من خلال نظرية التكامل المترامن ونموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات، وذلك بافتراض وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من العوامل الهيكلية المؤثرة في سعر الصرف،

حيث قام إدواردز سباستين (Edwards Sebastian, 1978) بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لمجموعة من الدول النامية، بافتراض مجموعة متغيرات محددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني مثل: التطور التكنولوجي، وتراكم رأس المال، ومستوى

توزيع الإنفاق العام بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار، وغيرها من العوامل المحددة لسعر الصرف. كما قام كل من هالبرن وويبلوز (Halpern & Wyplosz, 2001) بالبحث في المحددات الأساسية لسعر الصرف التوازني لمجموعة دول في المرحلة الانتقالية في شرق أوروبا، حيث ركز الباحثان على أهمية إنتاجية العمل ونسبة العمالة وغيرها من العوامل المحددة لصرف العملة.

بينما اختار كل من باربيكة وكان (Parikh et Kahn, 1997) اقتصاد جنوب أفريقيا للبحث في محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني بتطبيق نظرية التكامل المتزامن، وأوضحت نتائج الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي التوازني دالة في مجموعة متغيرات مثل: سعر الذهب، ونمو الإنتاجية، وتكاليف النقل، والعوامل المحددة للصرف. وخلصت الدراسة إلى أن نمو الإنتاجية في جنوب أفريقيا يؤثر في انخفاض سعر الصرف الحقيقي للراندي مقابل الدولار في الأجل الطويل، في حين لا يوجد لها تأثير في الأجل القصير.

كما قامت أجليتا وآخرون (Aglietta et al, 1998) بإيجاد نموذج يتضمن سعر صرف حقيقي توازني يعتبر صافي الوضعية الخارجية عاملاً هاماً للتنافسية خارج الأسعار، حيث يعرف صافي الوضعية الخارجية بالرصيد المتراكم للميزان التجاري، فكلما ازداد الرصيد المتراكم للميزان التجاري في بلد ما كلما ارتفع صافي وضعيته الخارجية؛ ومن ثم، ارتفع سعر صرفه الحقيقي التوازني.

ثانياً: التلازم في التطور الزمني لتغير سعر الصرف الحقيقي للدولار ومتغيرات الدراسة الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في مصر

بدراسة تغير سعر صرف الدولار في مصر خلال الفترة من العام المالي 1990-1991 إلى العام المالي 2012-2013، ومن خلال تقسيم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين: الأولى من 1990-1991 إلى 2001-2002، والثانية من 2002-2003 إلى 2012-2013، حيث يرجع هذا التقسيم إلى أن سعر الصرف (الاسمي) للجنيه المصري مقابل الدولار تمتع بفترة طويلة من الثبات والاستقرار خاصة خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 1998، حيث تذبذب في حدود ضيقة نتيجة لتدخل الدولة بطرق مختلفة للتأثير على جانب الطلب على العملة الأجنبية؛ ومن ثم، فإن فترة تحرير سعر الصرف وترك قوى العرض والطلب تعمل بشكل حر نسبياً بدأت تقريباً منذ العام المالي 2000-2001 حتى الآن، وإن كان ما تم في عام 2003 من تحرير سعر صرف الدولار يمثل مرحلة هامة في تعويم العملة، حيث ترتب على ذلك زيادة سعر صرف الدولار الإسمي من 3.5 جنيه إلى 6 جنيه ويزيادة قدرها 2.5 جنيه تمثل نحو 71 بالمئة من سعر الصرف الإسمي قبل تحرير سعر العملة، وهو ما يمثل

مرحلة هامة من مراحل تطور سعر الصرف، مما كان له انعكاسات عديدة على محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال تلك الفترة. وبالاعتماد على بيانات الجدول الملحق بالدراسة، تم إعداد الجدول التالي الذي يوضح متوسط سعر الصرف الحقيقي والإسمي للدولار خلال تلك الفترتين بالإضافة إلى متوسطات قيم كل من: الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والتراكم الرأسمالي، والاستهلاك النهائي، والصادرات، والواردات، بالإضافة إلى متوسط معدل التضخم، حيث تعتبر تلك المتغيرات أهم المكونات التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للتعرف على مدى التلازم في التطور الزمني لتغير سعر الصرف الحقيقي للدولار وهذه المتغيرات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1) يوضح متوسطات قيم متغيرات الدراسة الاقتصادية خلال الفترتين

الفترة	بداية الفترة	نهاية الفترة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار جنيه	التراكم الرأسمالي بالمليار جنيه	الاستهلاك النهائي بالمليار جنيه	الصادرات بالمليار جنيه	الواردات بالمليار جنيه	معدل التضخم	سعر الصرف الحقيقي للدولار	سعر الصرف الإسمي للدولار
الأولى	1990 - 1991	2001 - 2002	228	4.6	184	14.9	50.2	8	4.3	3.4
الثانية	2002 - 2003	2012 - 2013	826	17.5	726	60.6	156	21	3.7	5.9

المصدر: الأرقام من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول الملحق بالدراسة .

يتضح من الجدول رقم (1) السابق أن متوسط سعر الصرف الحقيقي للدولار في مصر انخفض من نحو 4.3 جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 3.7 جنيه في الفترة الثانية، أي بانخفاض قدره نحو 0.6 جنيه، وبنسبة تقدر بنحو 14 بالمئة، ونتيجة لهذا الانخفاض تبين ما يلي:

1- أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار من نحو 4.3 جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 3.7 جنيه في الفترة الثانية (أي ارتفاع قيمة الجنية المصري بنسبة تقدر بنحو 14 بالمئة، صاحبه زيادة في متوسط معدل التضخم من نحو 8 بالمئة في الفترة الأولى إلى نحو 21 بالمئة في الفترة الثانية، بفعل موجات التضخم وذلك نتيجة لزيادة درجة تحرير سعر الصرف الإسمي للدولار الذي زاد في المتوسط من نحو 3.44 جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 5.9 جنيه في الفترة الثانية وبزيادة قدرها 2.46 جنيه وبنسبة تقدر بنحو 71 بالمئة.

2- إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار على النحو السابق صاحبه زيادة في متوسط قيمة الواردات من نحو 50.2 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 156 مليار جنيه في الفترة الثانية، أي زاد متوسط قيمة الواردات بنحو 105.8 مليار جنيه، وبنسبة تقدر بنحو 211 بالمئة، ويرجع ذلك إلى زيادة اعتماد الاقتصاد القومي على استيراد السلع والمحاصيل الغذائية الأساسية مثل: القمح والسكر والزيوت وغيرها، بالإضافة إلى استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية المختلفة، وكذلك استيراد بعض المواد الخام والسلع نصف المصنعة التي يعاد تصنيعها مرة أخرى.

3- أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار (أي أن الجنية مقيم بإعلى من قيمته الحقيقية) على النحو السابق صاحبه زيادة في متوسط قيمة الصادرات من نحو 14.9 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 60.6 مليار جنيه في الفترة الثانية، أي بزيادة قدرها نحو 45.7 مليار جنيه، وبنسبة تقدر بنحو 307 بالمئة، ويرجع ذلك إلى إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مثل الكويز وغيرها، وكذلك زيادة إنشاء التجمعات الاقتصادية التي انضمت إليها مصر مثل الكوميسا وغيرها، وعلى الجانب الآخر فإنه يؤدي إلى البدء في إعادة هيكلة الواردات لصالح السلع الاستثمارية والمواد الخام والسلع نصف المصنعة ليعاد تصنيعها مرة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن مرونة الصادرات تجاه تحرير سعر الصرف تزيد عن الواردات، حيث عادة ما تقوم الدولة باتخاذ بعض الإجراءات الإدارية التي تحد من زيادة الواردات من جانب وتؤدي إلى إعادة هيكلتها لصالح الاقتصاد القومي من جانب آخر، ومن أمثلة تلك الإجراءات قدرة البنك المركزي على القيام بإصدار تعليمات للبنوك بزيادة قيمة الغطاء النقدي المطلوب لفتح الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد وذلك فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية لتحجيم هذا النوع من الاستيراد.

4- أن الانخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي للدولار صاحبه زيادة في متوسط قيمة التراكم الرأسمالي من نحو 4.6 مليار جنيه إلى نحو 17.5 مليار جنيه، أي بزيادة تقدر بنحو 13.3 مليار جنيه، وبنسبة تقدر بنحو 265 بالمئة، حيث زاد في الفترة الثانية التوجه نحو تحرير سعر الصرف جزئياً، مما أدى إلى تشجيع الطلب على الاستثمار الذي يحتاج إلى أكبر درجة من الواقعية في تحديد سعر الصرف، حتى يمكن للمستثمر أن يحدد خطته الاستثمارية على أسس سليمة للمحددات الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها سعر الصرف، مع ملاحظة أن زيادة الاستثمار تحتاج إلى محددات أخرى بجانب تحرير سعر الصرف مثل: تحسين البيئة التشريعية، وتوفير قدر مناسب من الاستقرار السياسي، بجانب انخفاض أسعار الفائدة، ويلاحظ أن تلك

الفترة شهدت ارتفاع أسعار الفائدة وذلك لزيادة معدلات التضخم، الأمر الذي حد كثيراً من استجابة الطلب على الاستثمار للتحرير الجزئي في سعر الصرف.

5- صاحب انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار (أي ارتفاع قيمة الجنية المصري) زيادة في متوسط الاستهلاك النهائي من نحو 184 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 726 مليار جنيه في الفترة الثانية، وبزيادة قدرها 542 مليار جنيه، أي بنسبة تقدر بنحو 295 بالمئة، ويرجع ذلك ليس فقط لامتداد تلك المرحلة ولكن لزيادة حجم السكان وزيادة الشرائح العمرية في المرحلة الأكثر استهلاكاً، وهذه الزيادة تتسق مع زيادة قيمة الواردات والصادرات والطلب على الاستثمار.

6- أدى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار إلى زيادة في متوسطات قيم كل من: الواردات، والصادرات، والتراكم الرأسمالي، والاستهلاك النهائي؛ ومن ثم، زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي من نحو 228 مليار جنيه إلى نحو 826 مليار جنيه، أي بزيادة تقدر بنحو 598 مليار جنيه، وبنسبة تقدر بنحو 299 بالمئة، وهو انعكاس لزيادة قيم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وكلها تأثرت بالزيادة نتيجة تحرير سعر الصرف جزئياً على النحو السابق الإشارة إليه.

في ضوء ما سبق، فإن تحرير سعر الصرف ولو جزئياً يعتبر أحد العوامل الهامة والمؤثرة في أي منظومة لاصلاح ودفع النشاط الاقتصادي، كما أنه يؤثر إيجاباً على كافة مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ذلك فإن الاهتمام بتحرير سعر الصرف يعتبر أحد المحددات ذات العلاقة المباشرة بمكونات منظومة النشاط الاقتصادي في مصر.

المبحث الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

لم تقدم الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي تبريراً يتعلّق باختيار مجموعة ثابتة لمحددات النمو الاقتصادي، إلا أن معظم الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة شملت بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتوقع أن يتأثر من خلالها النمو الاقتصادي (عبد الرزاق بن الزاوي، 2012)؛ ومن ثم، سوف يتم قياس أثر تغير سعر الصرف مع بعض المتغيرات الاقتصادية التي يتوقع أن يتأثر من خلالها النمو الاقتصادي في مصر مثل: التراكم الرأسمالي، والاستهلاك النهائي، ورأس المال البشري، وقيم الصادرات، وقيم الواردات، ومعدلات التضخم، والناتج المحلي الإجمالي بفترة ابطاء عام واحد، على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

وتغطي بيانات الدراسة الفترة الزمنية من عام 1990-1991 إلى عام 2012 - 2013، وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

لضمان الحصول على سلسلة متسقة من البيانات، مع مراعاة اتساق البيانات الاقتصادية في ضوء النظرية الاقتصادية الكلية، كما اقتصر التقييمات على البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية وهو الأمر الذي اتبعته عدداً من الدراسات مثل دراسة (Tao Xiangnan & others, 1999)، ودراسة (Engle & others, 1989)، إيماناً منها بأن تفاعل المتغيرات الاقتصادية لا يعمل خلال ربع السنة، كما رأته دراسة (Charemza & others, 1992) أن استخدام البيانات الموسمية لتقدير النماذج طويلة الأجل قد يزيد من عدم اتساق تقدير المعلمات طويلة الأجل. وكما هو معلوم فإن هذه التقييمات يشوبها بعض القصور الذي يحول دون تصويرها لحقيقة أداء الاقتصاد المصري في مجال النمو الاقتصادي على نحو دقيق، حيث إنه من الطبيعي أن سلسلة زمنية تغطي 23 عاماً غالباً ما تحوي بعض العيوب من جراء التغيرات في التعاريف وطرق القياس والتقدير ودرجة الشمول التي غالباً ما تتم عند سنة معينة غير مصحوبة بتعديل مناسب في بيانات السنين السابقة Mabro & S.Radwan, (R 1976, p. 42).

ولقياس أثر التغيرات في سعر الصرف مع بعض المتغيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي، تم في البداية تعريف متغيرات النموذج المقترح، ثم تقدير نموذج الانحدار لقياس أثر تغير سعر الصرف مع تلك المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي، وقد شمل تقدير النموذج: التحليل الاستدلالي للمتغيرات الاقتصادية المستقلة، ثم اختبار الطبيعية للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ثم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المكونة لنموذج الانحدار، يليه اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة داخل النموذج وذلك للحصول على معاملات الانحدار للنموذج المقدر، وهو ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

أولاً: تعريف متغيرات النموذج المقترح

Y_t تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

X_1 تعبر عن التراكم الرأسمالي

X_2 تعبر عن الاستهلاك النهائي

X_3 تعبر عن رأس المال البشري

X_4 تعبر عن قيم الصادرات

X_5 تعبر عن قيم الواردات

X_6 تعبر عن معدل التضخم السنوي

X_7 تعبر عن سعر الصرف الحقيقي للدولار

Y_{t-1} تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد

النموذج المقترح:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \beta_7 x_7 + \beta_8 Y_{t-1} + \epsilon$$

ثانيًا: طريقة تقدير النموذج

تم تقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتمادًا على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وبعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS الإصدار 18 على النموذج المقترح، وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية. واعتمدت منهجية التقدير على البدء بنموذج موسع، ثم اختصاره تدريجيًا لأكثر المتغيرات تأثيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بمنهجية "من العام إلى الخاص"، وبعد إجراء العديد من المحاولات لتقدير تلك العلاقة للتعرف على أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي تم عمل التحليل الاستدلالي للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ومن التحليل ظهر أن نتيجة اختبار Jarque– Bera تعادل (0.598554)، وباحتمال (0.641354) وهي بذلك غير معنوية؛ ومن ثم، نقبل بعدم رفض الفرض العدمي القائل بأن الناتج المحلي الإجمالي يتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 10 بالمئة. وتبعًا لذلك تم إيجاد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المكونة لنموذج الانحدار وكانت نتائجها كما في جدول رقم (2) التالي:

معرف الصرف الحقيقي للورار	N	Pears on Corre lation	معامل التخصم السنوي		قيم الواردات		قيم الصادرات		رأس المال التجاري		الاستهلاك النهائي		التراكم الرأسمالي		النتائج المحلي الإجمالي Yt-1		النتائج المحلي الإجمالي Yt		
			Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	Sig. (2- taile d)	N	
	23	-.670- **	.096 23	.832** 23	.927** 23	.739** 23	.979** 23	.906** 23	.943** 23										
	22	-.644- **	.172 22	.821** 22	.890** 22	.833** 22	.961** 22	.897** 22											
	23	-.711- **	.244 23	.726** 23	.839** 23	.569** 23	.892** 23												
	23	-.700- **	.160 23	.889** 23	.952** 23	.748** 23													
	23	-.399- **	.466 23	.723** 23	.721** 23														
	23	-.567- **	.083 23	.946** 23	.946** 23	.721** 23	.952** 23	.839** 23	.890** 23	.927** 23									
	23	-.579- **	.197 23			.723** 23	.889** 23	.726** 23	.821** 23	.832** 23									
	23	.075					.160	.303	.172	.257									
	23	1	.735 23	-.579- **	.005 23	-.399- **	.060	-.700- **	-.644- **	-.670- **									

ويتضح من مصفوفة الارتباط في جدول رقم (2) أنه يوجد ارتباط طردي تسلسلي بين قيم الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتبين أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الزمن $(t-1)$ تؤثر بنسبة 94 بالمئة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t) ، مما يدل على أهمية القيم المبثأة في تفسير قيم الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى القيم المعنوية لمعاملات بيرسون الخاصة بعلاقات المتغيرات الاقتصادية مع المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، ظهر أنه يوجد ارتباط طردي معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من: التراكم الرأسمالي والاستهلاك النهائي ورأس المال البشري وقيم الصادرات وقيم الواردات ومعدل التضخم السنوي، بينما يوجد ارتباط عكسي معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي للدولار، وأخيراً يظهر من مصفوفة الارتباط أن الاستهلاك النهائي هو أكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي حيث يناظر أكبر معامل ارتباط، بينما يعد معدل التضخم السنوي أقل المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي لأنه يناظر أقل معامل ارتباط ومستوى معنوية. ولذلك تم عمل اختبار الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة داخل النموذج كما يظهر في جدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3)
اختبار الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة داخل النموذج

فترة السماح Tolerance	التباين التضخمي Variance Variation	المتغيرات الاقتصادية المستقلة
0.9574	23.4794	التراكم الرأسمالي
0.9881	84.3572	الاستهلاك النهائي
0.9370	15.8665	رأس المال البشري
0.9821	55.9293	قيم الصادرات
0.9387	16.3105	قيم الواردات
0.3636	1.5712	معدل التضخم السنوي
0.7674	4.2998	سعر الصرف الحقيقي للدولار
0.9908	108.9872	الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد

وبالنظر إلى الجدول رقم (3) نجد أن قيم التباين التضخمي (Variance Variation) تزيد عن الرقم 10، وأن قيم فترة السماح (Tolerance) أكبر من 90 بالمئة، مما يدل على وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة، لذا تم تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المركبات الرئيسية (Principal Components)؛ ومن ثم، كانت نتائج التقدير كما في الجدول رقم (4) التالي:

جدول (4)

معاملات الانحدار للنموذج المقدر لتفسير سلوك الناتج المحلي الإجمالي

R-Square	D-Test	F-Ratio	الناتج المحلي الإجمالي				المتغير التابع	
			المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار المعيارية	مستوى المعنوية	الخطأ المعياري		
0.93	2.1	010.					Intercept	
			6.95	0.01	.20	6.84	0.46	التراكم الرأسمالي
			9.01	0.65	.00	0.18	0.71	النهائي الاستهلاك
			2.80	-0.09	.14	2.22	-2.25	رأس المال البشري
			1.19	0.27	.00	0.69	3.24	قيم الصادرات
			4.41	-0.19	.01	0.42	-0.72	قيم الواردات
			1.46	-0.08	.70	5055.88	-6507.74	معدل التضخم السنوي
			2.27	-0.04	.03	2494.35	-17320.04	سعر الصرف الحقيقي للدولار
			1.43	0.36	.00	0.07	0.43	الناتج المحلي الإجمالي بفترة ابطاء عام واحد

وبالنظر إلى تباين التباين التضخمي (VIF) في جدول رقم (4) نجد أن النموذج باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (Components Principal) أصبح خالياً من مشكلة الازدواج الخطي حيث إن جميع قيم VIF أقل من الرقم 10، أيضاً نلاحظ أن D - Test قيمته 2.1، وهو قريب جداً من الرقم 2؛ ومن ثم، نستنتج أن النموذج المقترح لا

يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، وذلك نتيجة إدخال فترة الإبطاء الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي. ومن خلال F- Ratio نستنتج أن النموذج معنوي وأنه يوجد على الأقل معامل من معاملات الانحدار معنوي.

وقد تبين أن القوة التفسيرية للنموذج من خلال R- Square تساوي 93 بالمئة، مما يشير إلى أن النموذج المقترح استطاع تفسير 93 بالمئة من تشتت الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى مستوى دلالة معاملات الانحدار يتبين أن قيم كل من: الاستهلاك النهائي، والصادرات، والواردات، وسعر الصرف الحقيقي للدولار، والناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد، هي متغيرات اقتصادية ذات تأثير معنوي على اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، بينما رأس المال البشري ومعدل التضخم السنوي والتراكم الرأسمالي هي متغيرات اقتصادية ذات تأثير غير معنوي على اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود المتغيرات المعنوية الأخرى، أي أن لها تأثير غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

وللتأكد من صحة توصيف النموذج المقترح تم حساب الأخطاء العشوائية الناجمة عن النموذج وأنه يمكن الاعتماد على النموذج في تحديد السياسات التنبؤية فضلاً عن الاستراتيجيات التي تخص الاقتصاد القومي.

النموذج المقدر:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \beta_7 x_7 + \beta_8 Y_{t-1} + \epsilon$$

$$(0.46) \quad (0.71) \quad (-2.25) \quad (3.24) \quad (-0.72) \quad (-6507.74) \quad (-17320.04) \quad (0.43)$$

R- Square = 0.93

F - Ratio = 0.01

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج

تشير نتائج تقدير النموذج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغ معامل التحديد R- Square نحو 93 بالمئة، مما يشير إلى أن النموذج المقترح استطاع تفسير 93 بالمئة من تشتت الناتج المحلي الإجمالي، كما يظهر معنوية النموذج حيث

تقدر قيمة F-Ratio بنحو واحد بالمئة وهي قيمة مرتفعة وتدل على أنه يوجد على الأقل معامل من معاملات الانحدار معنوي.

رابعاً: تفسير نتائج النموذج

يوضح مستوى دلالة معاملات الانحدار للنموذج المقدر في جدول رقم (3) أن قيم كل من: التراكم الرأسمالي والاستهلاك النهائي والصادرات والنتائج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد، هي متغيرات اقتصادية ذات تأثير معنوي موجب في اتجاهات النتائج المحلي الإجمالي، أي أن العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي طردية. بينما قيم كل من: الواردات وسعر الصرف الحقيقي للدولار ورأس المال البشري ومعدل التضخم السنوي هي متغيرات اقتصادية ذات تأثير معنوي سالب، أي أن العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي عكسية؛ ومن ثم، يتضح أن لها تأثير مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي. وهي نتيجة تتسق مع غالبية الدراسات التاملية بأنه المبلغ في قيمة العملة الوطنية تؤثر سلباً على نحو الصادرات وعلى التنمية الاقتصادية

ومن جدول (4) نخلص إلى أن: زيادة الاستهلاك النهائي بمليون جنيه تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.71 مليون جنيه في المتوسط، بينما زيادة الصادرات بمليون جنيه تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,2 مليون جنيه في المتوسط، في حين زيادة الواردات بمليون جنيه تؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.72 مليون جنيه في المتوسط، ونقصان سعر الصرف الحقيقي للدولار بنحو واحد بالمئة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17 مليون جنيه. وكما هو ملاحظ من خلال معاملات الانحدار المعيارية أن أكثر المتغيرات تأثيراً في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي هو الاستهلاك النهائي ثم الصادرات ثم الواردات وأخيراً سعر الصرف الحقيقي للدولار. ويمكن توضيح متغيرات ونتائج النموذج على النحو التالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي Y

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها خلال عام، وهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الكلي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد؛ ومن ثم، يعد مؤشراً للتنمية والنمو الاقتصادي، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدراسة متغيراً تابعاً لمجموعة المتغيرات المستقلة، وقد اتضح من النموذج المقدر وكما تم توضيحه، أن التراكم الرأسمالي والاستهلاك النهائي وقيم

الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد هي متغيرات اقتصادية ذات تأثير معنوي موجب في اتجاهات النتائج المحلي الإجمالي أي العلاقة بينها طردية، بينما قيم الواردات ورأس المال البشري ومعدل التضخم السنوي وسعر الصرف الحقيقي للدولار هي متغيرات اقتصادية ذات تأثير معنوي سالب أي العلاقة بينها عكسية، وهو ما يثبت صحة النظرية الاقتصادية، وذلك باستثناء رأس المال البشري الذي يمثل إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع العام بالإضافة إلى عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص التي تحوي عشرة عاملين فأكثر.

2- التراكم الرأسمالي X_1

يمثل التراكم الرأسمالي في هذا النموذج الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي في جميع القطاعات الاقتصادية ويتمثل في مساهمات الهيئات والحكومات والشركات الأجنبية والأشخاص الأجانب وبذلك ينطبق عليه ما ينطبق على دالة الاستثمار بصفة عامة، ويتمثل الاستثمار المحلي في جميع المساهمات المحلية سواء حكومية أو هيئات ومؤسسات وشركات عامة أو خاصة، أو نقابات واتحادات عاملين، وجمعيات، وجامعات، وغرف تجارية، وصناديق ومحافظ مالية، وذلك وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. ويرتبط كلا النوعين من الاستثمارات بعلاقة تكاملية في بعض المشروعات أو بعلاقة تنافسية في مشروعات أخرى. وتشير نتائج التقدير في هذا النموذج أن هناك تأثير معنوي طردي بين التراكم الرأسمالي والنتائج المحلي الإجمالي، حيث مستوى دلالة معامل الإنحدار (0.46) وبمستوى معنوية (0.20)، حيث إن زيادة التراكم الرأسمالي بمليون جنيه يؤدي إلى زيادة في النتائج المحلي الإجمالي بنحو 0.46 مليون جنيه في المتوسط، وهذا يوضح مدى الدور الذي يلعبه التراكم الرأسمالي كأحد أهم المتغيرات الهامة التي تؤثر في النتائج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي.

3- الاستهلاك النهائي X_2

الاستهلاك النهائي يتكون من الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات والاستهلاك النهائي للسلع والخدمات المستخدمة من قبل الأسر لتلبية احتياجاتها ورغباتها الفردية أو الجماعية أو من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وذلك وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وتشير نتائج التقدير في هذا النموذج إلي أن الاستهلاك النهائي متغير اقتصادي ذو تأثير معنوي

موجب على اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، حيث مستوى دلالة معامل الإنحدار (0.71) وبمستوى معنوية (0.00)، وفي ضوء تقدير المعامل ومعنويته يتضح أن الاستهلاك النهائي يؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الاستهلاك النهائي بنحو مليون جنيه تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.71 مليون جنيه في المتوسط مما يوضح العلاقة الطردية بينها.

4- رأس المال البشري X_3

يعد توفير العنصر البشري عاملاً مهماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية، حيث أكد العديد من الدراسات مثل (Lucas, 1988)، (Fleisher & Chen, 1997)، (Démurger et al, 2002) على أثر العنصر البشري الإيجابي في النمو الاقتصادي، مما يعد دليلاً على أن التعليم بمراحله المختلفة يساعد في رفع معدلات النمو، ولكن لا يوجد اتفاق على مؤشر معين لقياس هذا العامل، فيرى البعض أنه يقاس بمعدل الملتحقين بالمدارس الثانوية (Bond et al, 2001). ويرى غيرهم الاعتماد على متوسط سنوات الدراسة بين السكان فوق 15 عام على اعتبار أنه يوجد دائماً في مجموع السكان من يشارك في التعليم الثانوي (Fleisher et al, 2010, P. 215). وفي رأي آخر يقاس رأس المال البشري بعدد العاملين في الدولة استناداً إلى أراء النظرية الاقتصادية الليبرالية، حيث يرى جون مينارد كينز "Jon Maynard Keynes" أن الناتج القومي يرتبط باستخدام اليد العاملة؛ ومن ثم، فإن حجم قوة العمل يعكس مدى التوسع في فرص التشغيل ومعدل استخدام الطاقات الإنتاجية الذي يعتبر أهم دافع لعملية النمو الاقتصادي (Barro & Lee, 2000, P. 541)، وهو ما تم استخدامه في تقدير النموذج لهذه الدراسة. وتشير نتائج التقدير إلى عدم وجود تأثير معنوي طردي بين رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي حيث يبلغ معامل الإنحدار (-2.25) وبمستوى معنوية (0.14)، ولكن هذه النتيجة لا تقلل من أهمية هذا المتغير لأن الدراسة اعتمدت على إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع العام بالإضافة إلى عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص التي تحوي عشرة عاملين فأكثر، أي أن هذا المتغير له تأثير غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، يعد مؤشراً للنمو الاقتصادي.

5- الصادرات X_4

تم استخدام قيمة الصادرات الكلية، حيث لم يتم فصل الصادرات السلعية عن الصادرات الخدمية، فتشجيع الصادرات واتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير

يسفر عن تعزيز القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، ينبغي العمل على تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو؛ ومن ثم، يظهر النموذج أن لقيمة الصادرات تأثير معنوي موجب أي علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يثبت صحة النظرية الاقتصادية، حيث يبلغ معامل الانحدار (3.24) وبمستوى معنوية (0.00)، مما يبرز الدور الإيجابي الذي تلعبه الصادرات كأحد أهم المتغيرات التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الصادرات بنحو مليون جنيه يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,2 مليون جنيه في المتوسط وذلك حسب النموذج المقدر.

6- الواردات X_5

يشير تقدير النموذج إلى أن الواردات الكلية متغير اقتصادي ذو تأثير معنوي سالب في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، وهوما يثبت صحة النظرية الاقتصادية في وجود علاقة عكسية بين قيمة الواردات والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معامل انحدار هذا المتغير (-0.72) وبمستوى معنوية (0.01). أي أن زيادة الواردات بنحو مليون جنيه تؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.72 مليون جنيه في المتوسط، ويرجع ذلك لوجود علاقة وثيقة بين حاجة المشروعات إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للمشروعات بصفة عامة؛ ومن ثم، زيادة الواردات الكلية للدولة، مما ينعكس بشكل غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

7- معدل التضخم السنوي X_6

بلغت قيمة معامل انحدار معدل التضخم السنوي (-6507.74) وبمستوى معنوية (0.70)، مما يدل على وجود تأثير معنوي عكسي لهذا المتغير في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، حيث يترتب على استمرار ارتفاع معدل التضخم في سنوات الأزمات استمرار تغير سعر الصرف الحقيقي، مما يصاحبه قيام المستثمرين بمراجعة توقعاتهم حول سعر الصرف مما يؤثر على حجم استثماراتهم في المستقبل.

8- سعر الصرف X_7

بلغت قيمة معامل انحدار متغير سعر الصرف (-17320.04) وبمستوى معنوية (0.03)، مما يدل على وجود تأثير معنوي عكسي لهذا المتغير في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن نقصان سعر الصرف الحقيقي للدولار بمقدار واحد بالمئة

يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17 مليون جنيه، مما يظهر تأثيره في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي، وتأثيره المباشر وغير المباشر على جميع المتغيرات الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي.

9- الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد Y_{t-1}

هو قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق، وقد أظهر تقدير النموذج وجود علاقة معنوية طردية لهذا المتغير على اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الحالي، حيث بلغ معامل انحدار هذا المتغير (0.43) وبمستوى معنوية (0.00)، وهو ما يعني أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي ومستوى الناتج السابق تكاملية مما يتيح فرصاً مستقبلية أمام تنامي حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهر النموذج المقدر أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t-1) تؤثر بنسبة 94 بالمئة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t) مما يدل على أهمية القيم المبطأة في تفسير قيم الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة

استهدفت الدراسة قياس أثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر، وذلك خلال الفترة من العام المالي 1990-1991 إلى العام المالي 2012-2013، وتحقيقاً لهذا الهدف تم استعراض الأدبيات ونتائج بعض الدراسات التطبيقية في نطاق هذا الموضوع، وفي ضوء ذلك تم قياس أثر التغير في سعر الصرف مع مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي والتي تمثلت في قيم كل من: التراكم الرأسمالي والاستهلاك النهائي ورأس المال البشري والصادرات والواردات ومعدل التضخم السنوي والناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد كمتغيرات مستقلة، على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشراً ومعبراً عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما توصلت إليه الدراسة من النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

1- بالنظر إلى مستوى دلالة معاملات الانحدار في النموذج المقدر يتبين أن قيم كل من: التراكم الرأسمالي والاستهلاك النهائي والصادرات والناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد التي تعتبر متغيرات اقتصادية مستقلة، ذات تأثير معنوي طردي في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما رأس المال البشري ومعدل التضخم السنوي والواردات وسعر الصرف الحقيقي للدولار التي تعتبر

متغيرات اقتصادية مستقلة ، ذات تأثير معنوي عكسي في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع؛ ومن ثم، يظهر تأثير هذه المتغيرات المباشر وغير المباشر على قيم الناتج المحلي الإجمالي.

2- وبالنظر إلى نفس مستوى دلالة معاملات الانحدار يتبين أن: زيادة الاستهلاك النهائي بمليون جنيه تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.71 مليون جنيهًا في المتوسط، وزيادة الصادرات بمليون جنيه يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,2 مليون جنيهًا في المتوسط، في حين زيادة الواردات بمليون جنيه تؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.72 مليون جنيه في المتوسط، وأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t-1) تؤثر بمقدار 94 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي في الزمن (t)، ونقصان سعر الصرف الحقيقي للدولار بمقدار واحد بالمئة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17 مليون جنيه؛ ومن ثم، فإن أكثر المتغيرات تأثيرًا في اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي تبعًا للنموذج المقدر: الاستهلاك النهائي، ثم الصادرات، ثم الواردات، وأخيرًا سعر الصرف الحقيقي للدولار.

2- كما أمكن التوصل من خلال التلازم في التغير في سعر الصرف الحقيقي للدولار وكافة متغيرات الدراسة ومن خلال تقسيم فترة الدراسة الرئيسة إلى فترتين فرعيتين، إلى أن انخفاض متوسط سعر الصرف الحقيقي للدولار من نحو 4.3 جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 3.7 جنيه في الفترة الثانية صاحبه زيادة في متوسط قيم معدل التضخم من نحو 8 بالمئة في الفترة الأولى إلى 21 بالمئة في الفترة الثانية، وزيادة في متوسط قيم الواردات من نحو 50.2 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 156 مليار جنيه في الفترة الثانية أي بنسبة 211 بالمئة، وزيادة متوسط قيم الصادرات من نحو 14.9 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 60.6 مليار جنيه في الفترة الثانية أي بنسبة 307 بالمئة، وزيادة في متوسط قيم التراكم الرأسمالي من نحو 4.6 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 17.5 مليار جنيه في الفترة الثانية أي بنسبة 265 بالمئة، وزيادة في متوسط قيم الاستهلاك النهائي من نحو 184 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 726 مليار جنيه في الفترة الثانية أي بنسبة 295 بالمئة؛ ومن ثم، زيادة في متوسط قيم الناتج المحلي الإجمالي من نحو 228 مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو 826 مليار جنيه في الفترة الثانية أي بنسبة 299 بالمئة، وهو ما يتماشى مع فرضية الدراسة.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج السابقة يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات كما يلي:
- 1- الاهتمام بكافة العوامل المؤثرة في سعر الصرف باعتباره أحد المحددات ذات العلاقة المباشرة بالتحول الإيجابي في منظومة النشاط الاقتصادي في مصر حيث إن الوصول إلى سعر الصرف الحقيقي من خلال زيادة حرية التفاعل بين قوى العرض والطلب أصبح أمراً حتمياً ينبغي أن تستهدفه الدولة بسياسات واضحة ورؤى استراتيجية مخططة، مع أهمية التأكيد على أن زيادة الإهتمام بكل ما شأنه زيادة عرض العملات الأجنبية مثل الإهتمام بالنشاط السياحي وعائدات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج أو غير ذلك مما يؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية سوف يساعد الدولة على ترشيد التدخلات الإدارية لتنظيم سوق العملات الأجنبية.
 - 2- الاهتمام بكافة العناصر التي من شأنها زيادة عرض العملات الأجنبية يقود إلى ضرورة وضع إطار منضبط لاستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير؛ ومن ثم، تعزيز القدرات التنافسية للمنتج المصري في الأسواق الخارجية ووضع الأطر المناسبة لتطوير الصناعات التصديرية كأحد المحددات الهامة لزيادة النمو الاقتصادي.
 - 3- إرتفاع درجة التلازم بين التغير في سعر الصرف والإستهلاك النهائي يعني أن التغير في سعر الصرف في ظل عدم رشادة الإنفاق على الاستهلاك يعني استنزاف لموارد الدولة من العملات الأجنبية؛ ومن ثم، فإنه حتى يتحقق النجاح في زيادة عرض العملات الأجنبية قد يكون من المناسب وضع إطار تنظيمي يكفل توجيه حصيلة العملات الأجنبية إلى الاستيراد الداعم للنشاط الاقتصادي سواء سلع رأسمالية لازمة لزيادة عناصر التكوين الرأسمالي أو لاستيراد خامات ومواد نصف مصنعة يعاد تحويلها إلى سلع مصنعة ذات قيمة مضافة أعلى إلى النشاط الاقتصادي.
 - 4- وعلى ذلك يجب إتباع استراتيجية تركز على التقييم الفعلي لسعر صرف الجنيه المصري، مع مقاومة أي شكل من أشكال المضاربة على قيمته، ومع الأخذ في الاعتبار أهمية التخفيض في أنواع الواردات الاستهلاكية التي لا تساهم في العملية الإنتاجية بجانب العمل على خفض الإنفاق الحكومي سواء بالعملات المحلية أو غيرها في الداخل والخارج وكذلك خفض الإنفاق السياحي بما يقلص فجوة الطلب

الزائد على الصرف الأجنبي، وبذل جهد حقيقي لتنشيط عمليات الإصلاح الهيكلي، كما يجب توجيه السياسات الاقتصادية تجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي من خلال العمل على مراجعة القوانين الخاصة بسوق الصرف بما يتلاءم مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية في الدولة والتطورات الجديدة في المحيط الإقليمي والدولي.

5- ومع كل ما سبق يظل هدف السيطرة على معدل التضخم أحد الركائز الأساسية في وضع استراتيجية لإدارة وتوجيه منظومة سعر الصرف في مصر لأن للتضخم أثر تراكمي على سعر الصرف مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

قائمة الملاحق

جدول (5)

المتغيرات التي تؤثر بجانب سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990-1991 إلى 2012-2013

سعر الصرف الحقيقي للدولار	سعر الصرف الاسمي للدولار	معدل التضخم السنوي	قيم الواردات	قيم الصادرات	رأس المال البشري بالآلاف	الاستهلاك النهائي	التراكم الرأسمالي	الناتج المحلي الإجمالي	المتغيرات السنوات
6.1	3.34	10.9	53041	14859	13376	81991	873	131057	1990-1991
5.9	3.32	21.1	45029	21009	13742	100000	2861	134335	1991-1992
5.3	3.35	11.1	43484	16311	14011	113420	3255	139622	1992-1993
4.8	3.39	9.0	38640	14823	14436	128572	2327	146131	1993-1994
4.4	3.40	9.3	42104	15249	14879	150130	3175	153369	1994-1995
4.1	3.39	14.7	47707	14000	15340	173420	2877	247028	1995-1996
3.8	3.39	6.2	49350	13397	15862	203723	5980	257033	1996-1997
3.6	3.39	3.8	74904	14175	16123	218961	7305	271022	1997-1998
3.5	3.40	2.3	57759	11200	17250	230735	9355	286979	1998-1999
3.5	3.50	2.8	54399	12050	18901	256364	5076	296812	1999-2000
3.8	3.85	2.4	47366	15921	19340	268918	6205	306303	2000-2001
3.3	3.50	2.4	48247	15706	19877	283290	5697	365548	2001-2002
5.6	6.03	3.1	52347	19597	20360	309784	5851	381001	2002-2003
5.5	6.19	10.4	57852	32722	20871	354719	5988	398612	2003-2004
4.4	5.78	11.4	60852	36395	22104	392987	9697	426151	2004-2005
4.2	5.75	4.2	83531	44883	23206	443290	14124	710388	2005-2006
3.3	5.69	10.9	79981	53286	24250	539914	24915	761398	2006-2007
3.3	5.32	11.7	94131	34817	24652	645108	22531	796836	2007-2008
2.9	5.59	16.2	71171	39039	25353	789091	16634	837741	2008-2009
2.7	5.68	11.8	134197	66711	26180	841671	20770	853970	2009-2010
2.5	5.96	13.5	377409	103819	26529	1002987	22906	873054	2010-2011
2.5	6.05	12.1	306919	112249	27021	1255411	24606	1508527	2011-2012
2.9	7.01	12.5	393269	122979	94008	1409351	24161	1539594	2012-2013

جميع بيانات الجدول من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مع ملاحظة أن متوسط سعر الصرف الحقيقي للدولار معبراً عنه بوحدات من العملة المحلية، والتراكم الرأسمالي يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر مضافاً إليه الاستثمار المحلي، ويمثل رأس المال البشري إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع العام بالإضافة إلى عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص التي تحوي عشرة عاملين فأكثر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أحمد محمد عزت، ربط سعر صرف الجنيه المصري بسلة للعملات وأثره على أداء الصادرات دراسة قياسية، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006).
- 2- جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، رقم 261 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000).
- 3- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (القاهرة: مكتبة النهضة، 1986).
- 4 - رمزي زكي، مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بموازن المدفوعات للدول النامية، برنامج تخطيط السياسات النقدية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، المجلد الأول، 1989).
- 5- سامح مظهر نجيب القاضي، سياسات سعر الصرف وأثارها على نمط الواردات المصرية 1983 – 2007، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية التجارة جامعة عين شمس، 2010).
- 6 - سامية عمارة، أثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في مصر، مصر المعاصرة (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 470، أبريل 2003).
- 7- سعاد شفيق بشاي، نمط التنمية الاقتصادية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي مع التطبيق على مصر 1991 – 2003، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006).
- 8 - سيد محمود محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية (دمشق: مطبعة وزارة الثقافة، 1995).
- 9- عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012).

- 10- منال كمال كريم، دور حوافز التصدير في تنمية الصادرات الصناعية المصرية مع التطبيق على الصناعات الصغيرة، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، 1997).
- 11- وجدي محمود حسين، نشاط التصدير والدور الإنمائي الاقتصادي بالدول النامية (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1973).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 -Aglietta et al, "Pourquoi l'Euro Sera fort? Une approche par les taux d' echange d'équilibre"Revue économique, N. 3, 1998.
- 2 -Bailliu Jeannine et al, "Does Exchange Rate Policy Matter for Growth", International Finance, Wiley Blackwell, Vol. 6, winter 2003.
- 3 -R. J. Barro & Lee, "International Data on Education Attainment: Updates and Implications", Journal of Labour Economics, October 2000.
- 4 -C. Patillo &Others, External Debt and Growth, IMF, April 2002.
- 5 -Cashin, "Céspedes and Sahay, Keynes Cocoa and Copper", in: Search of Commodity Currencies, IMF Working Paper 02/223 (Washington: IMF, 2002).
- 6 -Charemza, W. Wojciech, & Derek Deadman, New Directions in: Econometric Practice (England: Edward Elgar, 1992).
- 7 -Detragiache et al, "Exit from Heavily Managed Exchange Rate Regimes", IMF, March 2005.
- 8 -Dhaneshwar Ghura & Thomas J. Grennes, The Impact of real Exchange Rate Misalignment and Instability on Macroeconomic Performance in Sub-Saharan Africa (Raleigh: North Carolina State University, 1991).
- 9 -Domac & Shabsigh, "Real Exchange rate behavior & Economic Growth: evidence from Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia", IMF working paper WP – 99 – 40 March 1999.
- 10 -Edward Sebastian, "Real Exchange rate in Developing Countries: concepts and measurement", National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 1950, 1988.

- 11 -Engle, F. Robert, J. Granger, & J. Hallman, Merging Short and Long-Run Forecasts: An Application of Seasonal Cointegration to Monthly Electricity Sales Forecasting, *Journal of Econometrics*, No. 40, 1989.
- 12 -Frankel et al "Verifying Exchange Rate Regimes", *Journal of Development Economics*, Vol. 66, 2001.
- 13 -Grancarlo Grandolfo, "International Economics: Instruments and Issues", IMF, August 1995.
- 14 -Jamal Bouoiyour & Serge Rey, "Exchange Rate Regime, Real Exchange Rate, Trade Flows and Foreign Direct Investments: The Case of Morocco", Paper presented in First Spring University of Mediterranean Economies and Arab World, 25- 27 April 2002.
- 15 -Jeffery Frankel, "A Monetary approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects of Empirical Evidence", *The Economics of Exchange Rate*, 1986.
- 16 -Jeffery M. Davis "Macroeconomic Adjustment: Policy Instruments and Issues", IMF, April 1995.
- 17 -László Halpern & Charles Wyplosz, *Economic Transformation and Real Exchange rates in the 2000s: the Balassa- Samuelson Connection* (Geneva: UN-ECE, 2001.)
- 18 -Levy Yeyati & Sturzenegger, *Classifying Exchange Rate Regimes: Deeds versus Words* (Argentina: Universidad Torcuato Di Tella, 2003).
- 19 -M. Bordo, "Exchange Rate Regimes: Choice in Historical Perspective", IMF, March 2003.
- 20 -Mac Donald & Taylor, *Exchange Rate Economics*, IMF, Vol. 39, 1992 .
- 21 -Michael Melvin, "The Choice of an Exchange Rate System and Macroeconomic Stability", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 17, November 1985.
- 22 -I. Mossa, *Measuring Misalignment in intra Arab Exchange rates* (Amman: ERF annual conference, 2000).
- 23 -Myint, "The Classical theory of International Trade and the under Developed Countries", *Economic journal*, June 1958 .
- 24 -N. Akram, "Impact of Public Debt on the Economic Growth of Pakistan", *Center of Poverty Reduction and Social Policy Development*, Islamabad, 2011.
- 25 -P. J. Montiel, L. & Hinkle, *Exchange Rate Misalignment: Concepts and Measurement for Developing Countries* (New York: Oxford University Press, 1999).
- 26 -Putunoi & Mutuku, "Domestic Debt and Economic Growth Nexus in Kenya", *Current Research Journal of Economic Theory*, Vol. 5, No.1, 2013.

- 27 -Ramon Moreno, "Models of Currency Speculation: Implications and East Asian Evidence ", Federal Reserve Bank of San Francisco, Research Department, April 1996.
- 28 -Razin & Collins, Real Exchange Rate Misalignment and Growth, International Economic Integration (Cambridge: Cambridge University press, June 1997).
- 29 -Reinhart & Rogoff, "Growth in a Time of Debt", American Economic Review, May 2010.
- 30-Rogoff & Reinhart, "The Modern History of Exchange Rate Arrangement: A Reinterpretation", Quarterly Journal of Economics, Vol. CXIX, Issue 1, 2004 .
- 31 -R. Mabro & S.Radwan, The Industrialization of Egypt 1939 – 1973 (Oxford: U. P., 1976)
- 32 -Satish Chand, "How Misaligned is the Australian real exchange rate", Technical Report Economics of Development, August 2001 .
- 33 -Sebastian Edwards & Miguel A.Savastano, Exchange Rates in Emerging Economies: What do we know? What do we need to know (Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1999.)
- 34 -Sebastian Edwards, Exchange Rate Misalignment in Developing Countries (California: Los Angeles University, 1987)
- 35 -Tao Xiangnan & G. K. Zestos, Sources of Economic Growth in Japan and Korea: Causality Tests, Journal of International Economic Studies, No. 3, 1999.